S/2007/651

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
5 November 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، والتي يحيل بها التقرير الثاني والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

071107 071107 07-57842 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير المقدمة من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير الثاني والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو أول تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

ويسرني أن أقدم المزيد من المعلومات إذا طلبتم أنتم أو أي عضو في المجلس الحصول على أي معلومات تتجاوز ما يشتمل عليه هذا التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته.

(توقيع) ميروسلاف **لايتشاك**
الممثل السامي والممثل الخاص
للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

الضميمة

التقرير الثاني والثلاثون المقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

١ نيسان/أبريل – ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وخلال هذه الفترة، لم يُحرز أي تقدم تقريبا في تناول خطة الإصلاح ولم تقترب البوسنة والهرسك من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وهذا رغم رغبة الغالبية العظمى من مواطني البوسنة والهرسك في رؤية تقدم فيما يتصل بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

وبينما خفّت حدة التوترات الخاصة بالنـزاع على سربرينيتشا في أعقاب صدور حكم محكمة العدل الدولية، فقد شهد الوضع السياسي تدهورا بوجه عام.

وحدثت في شهر تشرين الأول/أكتوبر تطورات هامة تعني مجلس الأمن. وقد انعكست هذه التطورات في الإعلان الصادر عن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر التذييل).

وسأواصل الاضطلاع بولايتي كممثل سامي لكفالة الاحترام التام لاتفاق دايتون للسلام. وسأواصل أيضا بذل قصارى جهدي للمساعدة على التغلّب على التحديات التي تواجه البوسنة والهرسك في هذا الوقت ولتسهيل اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار وإحراز التقدم.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو أول تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وهو يغطي أيضا الأشهر الثلاثة الأخيرة لولاية سلفي، كريستيان شفارتس – شيلنغ. وكما جرى العرف، يتضمن التقرير تقييما للتقدّم المحرز نحو بلوغ الأهداف المحددة في التقارير السابقة، ويستعرض ما حدث من تطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن تقييمي لتنفيذ الولاية في المجالات الأهم.

ثانيا – آخر التطورات السياسية

المناخ السياسي العام

٢ – استمرت الآثار الناجمة عن الحكم الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن محكمة العدل الدولية في الدعوى المرفوعة عام ١٩٩٣من جمهورية البوسنة والهرسك السابقة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة في تحديد شكل السياسة المحلية خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أُنشئ معسكر للخيام في سراييفو في نيسان/أبريل إثر مطالبة البشناق بمنح سربرينيتشا مركزا خاصا خارج إطار جمهورية صربسكا، الأمر الذي بدونه سيرحل العائدون عن هذه المنطقة، التي كانت في وقت من الأوقات إحدى 'مناطق الأمم المتحدة الآمنة'، في ذكرى مرور ١٢ عاما على وقوعها في يد القوات الصربية في ١١ تموز/يوليه. وقد بقي المعسكر لمدة ثلاثة أشهر تقريبا، حاول خلالها بعض القادة السياسيين البشناق استغلال الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في سربرينيتشا كوسيلة للهجوم على النظام الدستوري وعلى شرعية جمهورية صربسكا.

٣ – وقد أثّر النزاع حول سربرينيتشا على رئاسة البوسنة والهرسك في منتصف نيسان/أبريل حين اعترض رئيسها الصربي في ذلك الوقت، نيبويشا رمضانوفيتش، محتجا 'بالمصلحة الحيوية للكيان'، على قرار اتخذه زميلاه بالمطالبة بأن تفي صربيا بالتزاماتها بموجب حكم محكمة العدل الدولية. وصدّقت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا على اعتراض الرئيس، جريا على المتبع.

٤ – وقد تصرّفت حكومة جمهورية صربسكا عمليا على نحو مسؤول بإخمادها للتوترات المتعلقة بسربرينيتشا وغيرها من البلدات الواقعة شرقي جمهورية صربسكا. ورصدت الأموال لتنمية منطقة سربرينيتشا، الأمر الذي ساهم في الجهد العام المبذول للوقوف على التحسينات التي يمكن إجراؤها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والأمني والقضائي لصالح جميع سكان

منطقة سربرينيتشا. وتولى قيادة هذه الجهود كليفورد بوند، الذي عينه الدكتور شفارتس – شيلنغ مبعوثا للمثل الخاص إلى منطقة سربرينيتشا في أوائل أيار/مايو. ومهّدت هذه الجهود لإزالة معسكر الخيام في سراييفو وإحياء ذكرى أحداث سربرينيتشا، إلى جانب تشييع جنازات بضع مئات من ضحايا مذابح عام ١٩٩٥ تم التعرّف عليهم مؤخرا.

٥ – وللأسف، شهد شهرا آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر مجددا تدهورا في المناخ السياسي بسبب الخطاب السلبي الصادر عن كل من الطرفين الصربي والبشناقي.

٦ – ورغم الدعوات المتكررة من القادة السياسيين في جمهورية صربسكا لأن تُعاد إلى الكيان سلطاته السابقة، لم تُطلق أي مبادرة من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأقرّ نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس الوزراء، بأن موافقة برلماني الكيانين والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك شرط لإعادة أي صلاحيات كانت قد نُقلت رسميا.

٧ – وحسب الوصف المفصّل الوارد أدناه، هيمنت على فترة أواخر آب/أغسطس وكل أيلول/سبتمبر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن إصلاح الشرطة بقدر كاف لفتح الباب أمام إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٧.

الإصلاح الدستوري

٨ – هناك توافق واسع في الآراء بين الأحزاب في البوسنة والهرسك والمجتمع المدني على أن الدستور الوارد في المرفق الرابع لاتفاق سلام دايتون لا يمكن أن يوفّر مؤسسات دولة تتسم بالفعالية والكفاءة، ولا أن يوفر نظاما قادرا على تلبية متطلبات الاندماج الأوروبي – الأطلسي. ومع أن الإصلاح الدستوري قد ظلّ من المسائل البارزة التي نوقشت كثيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فلم يسجّل في هذا الصدد أي قدر يذكر من التقدم الملموس، وذلك نتيجة لتركيز السلطات المحلية على إصلاح الشرطة، الموضوع الذي تحوّل إلى ساحة بديلة لمناقشة الأمور الدستورية، ولتضارب الآراء حول ما ينبغي أن يشكل مضمون أي عملية إصلاح الدستوري.

٩ – وتم الانصراف فعليا عن مجموعة التعديلات التي رفضها برلمان البوسنة والهرسك بأغلبية ضئيلة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بما في ذلك من جانب بعض الأحزاب التي أيّدتها في الأصل. وتركّزت التطورات في هذه الفترة عوضا عن ذلك في صياغة الأحزاب الرئيسية لمبادئ توجيهية يُسترشد بها في جولات جديدة من المفاوضات. وطالبت الأحزاب الموجودة

في جمهورية صربسكا بتنظيم اتحادي أو كونفدرالي صريح للدولة يكون فيه الكيان الخاص بها، بحدوده الحالية، واحدا من وحدتين اتحاديتين أو ثلاث أو أكثر.

١٠ - وقامت الأحزاب الكرواتية الخمسة التي تعتبر الإصلاح الدستوري أكثر المسائل إلحاحا بالنسبة لمن تمثّلهم - والمتمسّكة بإجرائه أثناء فترة ولايتي - بالتوقيع في أواخر أيلول/سبتمبر على إعلان مشترك بشأن المبادئ التي ينبغي أن ينبني عليها الدستور الجديد. ويرتئي الإعلان إلغاء الهيكل الحالي القائم على كيانين وإقامة دولة لامركزية ذات ثلاثة مستويات للسلطة: مستوى الدولة، والمستوى المتوسط، والمستوى المحلي. ويقترح الإعلان تأييد إقامة هيكل اتحادي، على ألا يبقي هذا الهيكل على جمهورية صربسكا كما هي. وثمة دلائل على أن إقامة وحدة اتحادية كرواتية 'أراضيها غير متصلة جغرافيا'، تربط بين مناطق منفصلة سياسيا ذات أغلبية كرواتية في كل من الهرسك وبوسافينا، قد يكون مطلبا رئيسيا للأحزاب الكرواتية في أي مباحثات تجرى في المستقبل بشأن الإصلاح الدستوري.

١١ - وعلى الجانب البشناقي، قام فريق عامل مشترك بين حزب العمل الديمقراطي وحزب البوسنة والهرسك بإعداد منهاج عمل في أيلول/سبتمبر، إلا أن توقيعها قد أرجئ عن موعده المقرّر نتيجة للضغط الذي شكلته محادثات إصلاح الشرطة وللخلافات التي نشأت بين الحزبين خلال تلك المحادثات. ويصر الحزبان على أن هناك ضرورة لصياغة دستور جديد كليا يلغي النظام الانتخابي الذي يخالف بروتوكولات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ويستعيض عنه بنظام يغلّب الحقوق الفردية على الحقوق القومية والحقوق الخاصة بالكيانين. ويدعو مشروع منهاج عمل الحزبين، الذي لم يتفقا عليه رسميا بعد، إلى أن تتكون البوسنة والهرسك مما لا يقل عن خمس مناطق متعددة القوميات استنادا إلى معايير وظيفية واقتصادية وجغرافية، ومعايير مرتبطة بالمواصلات، ومعايير تاريخية وقومية أو عرقية.

١٢ - ولا يزال الإصلاح الدستوري يمثل مسألة أساسية للبوسنة والهرسك لأسباب سياسية ووظيفية على السواء. وسيشكل التوصل إلى أرضية مشتركة ومنح البلد نظاما دستوريا يتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة والشرعية والاستقرار تحديا رئيسيا نظرا للخلافات القائمة.

ثالثا - متطلبات الشراكة الأوروبية

١٣ - مع أن البوسنة والهرسك قد أكملت بنجاح المفاوضات التقنية المتعلقة بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في أواخر عام ٢٠٠٦، فإنها لم تمض قدما نحو التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى وبالكامل، وذلك لعدم إحراز تقدم كاف فيما يخص متطلبات الاتحاد الأوروبي السياسية الرئيسية الأربعة (إعادة هيكلة الشرطة،

والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإصلاح الإدارة العامة، وإصلاح البث الإذاعي العام).

إعادة هيكلة الشرطة

١٤ - رغم بشائر التقدم التي ظهرت في اجتماع عقده القادة الصرب والبشناق في ١٤ آذار/مارس، فإن الأشهر الأربعة التالية لم تشهد أي تحرّك آخر في اتجاه إبرام اتفاق سياسي يستند إلى تقرير المديرية المعنية بتنفيذ عملية إعادة هيكلة الشرطة، ويمكّن البوسنة والهرسك من التوقيع بالأحرف الأولى وبالكامل على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

١٥ - وفي تموز/يوليه، عقب تعييني ممثلا ساميا وممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي، اجتمعت بزعماء جميع الأحزاب الرئيسية وشجّعتهم على المضي قدما في عمليتي إصلاح الشرطة وإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بروح من التراضي. وقمت أيضا بتحديد تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر كموعد نهائي لتوصّل الأحزاب إلى اتفاق، وهو آخر موعد لتلقي الإسهامات في تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي بشأن البوسنة والهرسك.

١٦ - وفي غياب أي مبادرات سياسية محلية، قدّمت في آخر آب/أغسطس 'مشروع البروتوكول الخاص بتلبية متطلبات إصلاح الشرطة اللازمة للتوقيع بالأحرف الأولى وبالكامل على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب'. وجمع المقترح بين العناصر الرئيسية الواردة في وثائق سابقة، بما فيها تقرير المديرية والحلول التي نوقشت في مفاوضات ١٤ آذار/مارس، وتضمّن وصفا للخصائص المؤسسية للنظام المستقبلي لحفظ الأمن. وتضمّن البروتوكول أيضا جداول زمنية تلزم الأطراف الموقعة بكفالة نقل الصلاحيات من الكانتونات والكيانين إلى الدولة واعتماد تشريعات أساسية تنظّم عملية الإصلاح.

١٧ - وعقب الاجتماعات الثنائية مع رؤساء الأحزاب التي قدّمت فيها مقترحي، نجح مكتبي في عقد ورئاسة عدة جولات من المفاوضات على المستوى التقني بين الأحزاب الثمانية الرئيسية خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر. إلا أنه لم يمكن التوصل في هذه الجولات إلى اتفاق مستند إلى البروتوكول. ولم تبد الأحزاب الموجودة في جمهورية صربسكا على وجه التحديد أي قدر يذكر من المرونة.

١٨ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، تفاوض ميلوراد دوديك وهاريس سيلايدجيتش، زعيما الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وحزب البوسنة والهرسك، بشأن إبرام بروتوكول فيما بينهما ووقّعا عليه وأرسلا إليّ نسخة منه. وافتقرت هذه الوثيقة إلى تفاصيل مهمة في

عدة مجالات، مما جعل تقييمها من حيث الوفاء بمبادئ الاتحاد الأوروبي من عدمه أمرا مستحيلا. وامتنع السيد دوديك عن الرد على طلبات متكررة وُجهت إليه لإيضاح أحكام الوثيقة. وقد دلت التفسيرات المتناقضة التي قُدّمت بشأنها لوسائط الإعلام من زعيمي الحزبين على تباين فهم جوانبها الرئيسية.

١٩ - وبعد التشاور مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أصدرت بناء على ذلك بيانا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر أعلنت فيه أن مقترح السيد دوديك والسيد سيلايدجيتش لا يفي بمبادئ الاتحاد الأوروبي الثلاثة ولا يحظى بتأييد أغلبية الأحزاب. إلا أنني في المقابل قد وجدت في سعيهما للتعامل مع المسألة، وإن تأخر، ما يكفي من التشجيع لأن أمدّد مهلة التوصل إلى اتفاق عام لبضعة أيام. فأعلنت لاحقا أن ١٥ تشرين الأول/أكتوبر سيكون آخر موعد نهائي، وهو اليوم الذي سأكون ملزما عنده بإبلاغ الاتحاد الأوروبي بما إذا كان من الممكن للبوسنة والهرسك أن تتأهل لإبرام اتفاق استقرار وانتساب.

٢٠ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تقدم الحزبان الكرواتيان الرئيسيان بمقترح جديد بدا وأنه يتماشى مع مبادئ الاتحاد الأوروبي واشتمل على عناصر من بروتوكولي ومن مقترح السيد دوديك والسيد سيلايدجيتش. ولسوء الطالع، لم يؤدِّ اجتماع قادة الحزبين الذي عُقِد في سراييفو في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بغرض مناقشة مشروع الكروات إلى التوصل إلى أي اتفاق.

٢١ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع قادة ستة من أحزاب الائتلاف الحكومي في موستار واتفقوا على إعلان بشأن إصلاح جهاز الشرطة. ومثلما أشار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، فإن هذا الإعلان يمكن أن يكون بمثابة نقطة الانطلاق، إلا أنه يلزم اتخاذ خطوات ملموسة لإظهار جدية هذا المسعى وتهيئة الظروف الكفيلة بإحراز تقدم نحو وضع اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب.

رابعا - ترسيخ سيادة القانون

٢٢ - علاوة على إصلاح جهاز الشرطة، واصل مكتبي التركيز على تيسير تنفيذ إصلاحات أخرى في مجال سيادة القانون وتوطيدها، لا سيما الإصلاحات التي تهدف إلى بناء قدرات قطاع العدل.

٢٣ - وبالتنسيق الوثيق مع أعضاء آخرين بمجلس تنفيذ السلام، عمل مكتب الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع وزارة الأمن في البوسنة والهرسك، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، وشرطة الحدود، ووزارات داخلية الكيانين والكانتونات وقوات شرطتها،

من أجل تعزيز فعاليتها، لا سيما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. كما عملنا على تحسين قدرات دائرة شؤون الأجانب المنشأة حديثاً في البوسنة والهرسك.

٢٤ - وعقد مكتب الممثل السامي جلستين لاستثارة الأفكار بشأن إجراء إصلاحات في قطاع العدل كانت السلطات المحلية قد ذكرت أنها ضرورية. وبفضل الدعم الذي تعهد المانحون في الجلسة الأولى بتقديمه، جرى تأمين جزء من التمويل اللازم لبناء سجن تابع للدولة. ويلزم وجود مرفق ذي حراسة أمنية مشددة لضمان توافر أماكن إقامة ملائمة للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة. وقد جاء هروب مجرم الحرب، رادوفان ستانكوفيتش، من أحد سجون جمهورية صربسكا في أيار/مايو ليبرز مدى إلحاح تلك الحاجة. غير أنه لا تزال هناك ضرورة لتخصيص المزيد من الأموال، وسأقوم بدعم وزير العدل في محاولاته لتأمين التمويل المطلوب من مصادر دولية ومحلية.

٢٥ - وتتعلق بنود كثيرة على جدول أعمال الإصلاح بالتعامل مع جرائم الحرب. وقد شكلت وزارة العدل فريقاً عاملاً كلفته بصوغ استراتيجية تأخذ بها الدولة فيما يتعلق بجرائم الحرب، وهو أمر ضروري إذا كان لتلك الجرائم جميعا أن ترتب حسب أولويتها وأن يجري التعامل معها.

٢٦ - وجرى أيضا في جلستي استثارة الأفكار النظر في عدة مقترحات تختص بإعادة ترتيب النظام الحالي وتهدف إلى كفالة تطبيق التشريعات الجنائية والفقه الجنائي بشكل موحد في مختلف أنحاء البلد. وسوف يساعد مكتب الممثل السامي السلطات المحلية على دراسة هذه المقترحات وتطبيقها.

٢٧ - ويواصل مكتب الممثل السامي رصد عملية نقل زمام السيطرة على قلم محكمة الدولة بشكل كامل إلى جهات محلية، وهي العملية التي تسير بنجاح وينتظر أن تتم بنهاية عام ٢٠٠٩.

خامسا - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٨ - يشكل التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة جزءا من أولوياتي. وقد تحقق بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٣١ أيار/مايو، قامت شرطة جمهورية صربسكا، التي تعمل بالتنسيق مع نظرائها الصربيين، بإلقاء القبض على زدرافكو توليمير، الهارب من المحكمة، بالقرب من الحدود الصربية. وسرعان ما نُقِل توليمير إلى لاهاي. وبالقبض على فياستيمير جورجيفيتش في الجبل الأسود في حزيران/يونيه، انخفض عدد الهاربين من المحكمة إلى أربعة.

٢٩ - وفي تموز/يوليه، أمرتُ بالتحفظ على جوازات ووثائق سفر ٩٣ شخصاً يجري التحقيق معهم في جرائم حرب ارتُكبت في سريبرينيتشا وحولها في عام ١٩٩٥، وأوقِف ٣٥ منهم بعد ذلك عن العمل في شرطة جمهورية صربسكا. وفي أعقاب مشاورات أجريتها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قمت أيضاً بعزل دراغومير أندان، وهو مدير سابق بشرطة جمهورية صربسكا، من منصبه كرئيس للتدريب بشرطة جمهورية صربسكا.

٣٠ - وتجري بمحكمة الدولة عدة محاكمات معقدة تتعلق بجرائم الحرب. وهناك أيضا علامات واضحة تدل على إحراز تقدم في تحسين سبل التنسيق بين وكالات الدولة ووكالات الكيانين فيما يتصل باستهداف الشبكات التي تقدم الدعم إلى الهاربين.

٣١ - وفي سبيل تعزيز الفريق التابع لمكتب المدعي العام للدولة الذي يحقق مع الأشخاص الذين ربما يكونوا قد شاركوا في الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، نجح مكتب الممثل السامي في حشد تأييد المانحين المحتملين لتقديم إسهامات الغرض منها تعيين محققين سابقين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتم تأمين التمويل المطلوب لمحققُين اثنين، كما جرى تعيين شخصين. ويوجد فيما يبدو مزيد من التمويل يكفي لمواصلة تعزيز هذا الجهد.

٣٢ - وسأواصل مراقبة عمل السلطات في البوسنة والهرسك، لا سيما السلطات في جمهورية صربسكا، لضمان تكثيف التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وملاحقة مجرمي الحرب، بشكل عام.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٣٣ - على الرغم من صعوبة البيئة السياسية المحيطة، فإن البوسنة والهرسك تعيش عامها الرابع من الأداء الاقتصادي المستقر، حيث يقدّر النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. ولم يتجاوز التضخم خلال الرُبع الأول من عام ٢٠٠٧ نسبة ١,٥ في المائة. وانخفض العجز في الحساب الجاري من ٢١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلى ١١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، ويحتمل أن ينخفض ذلك الرقم إلى أدنى من ذلك ما أن يجري تصحيح الوضع بالإبلاغ عن الإيرادات الحالية التي لم يبلغ عنها بعد. وانخفض العجز التجاري من ٤٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٦، غير أنه من المستبعد إجراء تحسينات إضافية في الوقت الحالي نظراً لتباطؤ التوسع في الصادرات في عام ٢٠٠٧ وزيادة الواردات مرة أخرى. وبلغ إجمالي الفائض المالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، وهو أمر جاء في المقام الأول نتيجةً الارتفاع المفاجئ في العوائد في أعقاب استحداث ضريبة القيمة المضافة.

٣٤ - غير أن الربح المفاجئ الذي تمثل في ارتفاع معدلات تحصيل الضرائب غير المباشرة لم يؤد إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن آلية دائمة لتوزيع الإيرادات بين الكيانين أو إيجاد علاج للتحديات المالية المقبلة. فعلى وجه التحديد، من شأن الإنفاق خلال مرحلة ما قبل الانتخابات، والنظام المالي المتراخي وغير المنسق المأخوذ به حاليا أن يتسببا في تدهور حاد في الميزانية العمومية الحكومية للدولة. ويمكن لحكومة الدولة أن تعاني من عجز يصل مقداره إلى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إنشاء مجلس مالي قومي من شأنه كفالة التنسيق المالي الملائم واستقرار الاقتصاد الكلي.

٣٥ - وتجدر في هذا السياق أيضاً الإشارة إلى أن الرواتب في القطاع العام بكلا الكيانين والكانتونات تكاد تتساوى مع الرواتب في مؤسسات الدولة. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإنه لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم مشكلة ضخامة حجم أجور القطاع العام بشكل غير متناسب. وتجري حالياً صياغة قانون على مستوى الدولة بشأن الرواتب الحكومية، يهدف إلى ترشيد النظام.

٣٦ - ولم يتحقق تقدم يذكر، أو أي تقدم على الإطلاق، في إصلاح بيئة الأعمال. فالأمر لا يقتصر فحسب على الاستمرار في تعطيل القوانين المتصلة بهذه المسألة (من قبيل القوانين المعنية بالالتزامات والمستحضرات الصيدلانية) لأسباب قومية و/أو سياسية و/أو أسباب تتعلق بالمحسوبية، بل أنه يوجد فيما يبدو اتجاه، يتجلى بشكل خاص في جمهورية صربسكا، نحو اعتماد حلول جزئية وغير منسقة. من أمثلة ذلك القوانين التي اعتمدت مؤخرا من جمهورية صربسكا بشأن السجلات المالية والغاز الطبيعي، التي لم تجرِ أي مشاورات ولم يحدث أي تنسيق بشأنها مع سلطات الدولة أو الاتحاد.

٣٧ - ولا تؤدي تلك المبادرات المتفرقة إلى تعزيز وحدة الاقتصاد، بل تساهم على العكس من ذلك في تفككه. كما أنها تحبط الاستثمار وتبقِي معدلات البطالة على مستوياتها المرتفعة. وتقدَّر تلك المعدلات في الإجمالي بنسبة ٣١,١ في المائة، حيث يعيش ٢٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، في حين تقترب نسبة ٣٠ في المائة أخرى من هذا الحد. ويؤثر هذا الوضع بالسلب على الانتعاش الاقتصادي ويوسع الهوة بين البوسنة والهرسك وغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وكما أنه يعّرض فرص البلد في الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي للخطر، حيث يحجب بعض التطورات الإيجابية النادرة، من قبيل تصديق البوسنة والهرسك على اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى الذي أُبرم في أيلول/سبتمبر.

٣٨ - ولإلقاء الضوء على التحديات، استضاف مكتب الممثل السامي مؤتمراً اقتصادياً في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، جمع ممثلين من المجتمع الدولي، وصناع السياسات على الصعيد المحلي، وقادة الأعمال. ونجح المؤتمر في إعادة المسائل الاقتصادية إلى صميم المناقشات العامة، كما أتاح منبرا للحوار بشأن احتياجات الاقتصاد في البوسنة والهرسك، بما في ذلك التدابير الكفيلة بتحسين مستويات المعيشة على الأجل القصير. والأهم من كل شيء أنه أسفر عن منهاج عمل، وقعه رؤساء وزارة الدولة والكيانين وعمدة منطقة برتشكو، يحدد ما يجب عمله من أجل تحسين التنسيق المالي، وتهيئة بيئة أفضل للعمل، والعمل على إجراء إصلاحات تكفل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

سابعا - إصلاح الإدارة العامة

٣٩ - تولّى منسق جديد لإصلاح الإدارة العامة على مستوى الدولة مهام منصبه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووافقت رئاسة البوسنة والهرسك على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء صندوق لإصلاح الإدارة العامة ووقعت تلك المذكرة. وكانت هذه بمثابة علامات تدل على أنه يمكن أخيراً البدء في إصلاح الإدارة العامة في البوسنة والهرسك.

٤٠ - وسيواصل مكتبي إسداء المشورة إلى الهيئات ذات الصلة وتقديم المساعدة لها من أجل ضمان استمرار العملية دون مزيد من التأخير بلا داع. ويمثل البدء في تنفيذ خطة العمل الشاملة لإصلاح الإدارة العامة إحدى الأولويات الرئيسية القصيرة الأجل المتعلقة بتحقيق الشراكة الأوروبية للبلد، وشرطا من الشروط اللازمة لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

ثامنا - إصلاح قطاع الدفاع

٤١ - وقع رؤساء الوزارة الثلاثة وثيقة عنوانها ''مبادئ ممتلكات الدفاع'' في تموز/يوليه تتناول مسألة ممتلكات الدفاع المنقولة وغير المنقولة. وبدأ فريق عمل قانوني مكلَّف بترجمة تلك المبادئ إلى واقع قانوني وسياسي عمله في أيلول/سبتمبر، إلا أنه لم يحقق تقدم يذكر.

٤٢ - واستمر العمل في أماكن أخرى على تنفيذ العناصر الأساسية لعملية إصلاح الدفاع. فاستضافت البوسنة والهرسك في أول أيلول/سبتمبر تقييم تجربة لعملية التخطيط والاستعراض مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتوفر دورة التخطيط التي تُعقَد مرة كل سنتين هذه أداة هامة لتعزيز قابلية التبادل بين البوسنة والهرسك والناتو. وتعهدت البوسنة والهرسك بتوفير معلومات عن طائفة واسعة من المواضيع في كل دورة من دورات السنتين، بما في ذلك سياسة الدفاع، والتطورات المتعلقة بالرقابة على القوات المسلحة بصورة ديمقراطية، وسياسة

الدولـة المتعلقـة بالتعـاون في إطـار شـراكة مـن أجـل الـسلام، والخطـط الماليـة والاقتـصادية ذات الصلة. وكانت النتائج التي أسفر عنها تقييم أيلول/سبتمبر إيجابية بشكل عـام. وسـرعان مـا تكيـف المسؤولون في البوسـنة والهرسـك مـع مطالـب العمليـة وسـرعة وتيرتهـا، وسـيعملون على النهوض بنوعية إسهاماتهم، مع استمرار عملية التخطيط والاستعراض.

تاسعا - إصلاح قطاع الاستخبارات

٤٣ - واصلت وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك تطوير عملياتها في مجـالات الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهـاب وجـرائم الحـرب. ولا يـزال مـستوى التعـاون مـع وكـالات إنفـاذ القـانون مُرضـياً، بيـد أن أوجـه انعـدام الكفـاءة الواضـحة في أنظمـة الـشرطة والأنظمـة القـضائية بالبلـد تحـد مـن تـأثير تلـك الجهـود. وقـد أضـحى التعـاون مـع الـشركاء العـالميين والإقليميين أمراً اعتيادياً وآخذ في التطور. وعلى الـرغم مـن التحسن التـدريجي للوضـع، فإنـه لا يـزال هنـاك قـصور يتعلق بتكنولوجيـا المعلومـات والأجهـزة. كمـا أن مـشكلة نقـل ملكيـة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة من الكيانين إلى الدولة ما زالت بلا حل.

عاشرا - بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

٤٤ - اتساقاً مـع الحالـة الأمنيـة الـسائدة في البوسـنة والهرسـك، أتمـت بعثـة الاتحـاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسـك انتقالهـا إلى هيكـل مخفـض القـوة قوامـه نحـو ٥٠٠ ٢ فـرد قبـل الموعد المحدد لذلك. غير أنه من الجدير بالإشـارة أن وجـود البعثـة في الميـدان يـشيع الكـثير مـن الطمأنينـة الـتي لا تـزال هنـاك حاجـة إليهـا. وبـالنظر إلى المنـاخ الحـالي، فـإنني أرحـب باحتفـاظ البعثة بقـدرتها على نـشر قـوات في مختلـف أنحـاء البلـد في غـضون فتـرة وجيـزة، وقـدرتها علـى جلب قوات احتياطية خارجية.

حادي عشر - عودة اللاجئين والمشردين

٤٥ - قام مكتب الممثل السامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بتـسليم الـسلطات المحليـة مسؤولية تنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام، المتعلق بعودة اللاجئين والمشردين، عنـدما شـارفت عمليـة إعـادة الممتلكـات علـى الاكتمـال، وتم إقـرار تـشريع جديـد يعـيّن الأجهـزة الحكومية وآليات التنسيق اللازمة للتعامل مع هذه المسألة. واكتملـت منـذ ذلـك الحـين عمليـة إعادة الممتلكـات إلى أصـحابها في كافـة أنحـاء البلـد، بعـد أن انتـهت جميـع المجالس البلديـة مـن دراسة طلبات إعادة المساكن المقدمة للمرة الأولى والتي لم يكن قد بُتَّ فيها بعد.

٤٦ - ويكاد يكون من المستحيل تقديم تقدير يُعتد به لعدد الأشخاص الذين عادوا فعلاً أو عادوا بشكل دائم إلى منازلهم التي كانوا يقطنونها قبل الحرب. فعدد العائدين المحتملين يتناقص بصورة مستمرة مع مرور الوقت. وقد تبين من عملية لإعادة التسجيل أجرتها مؤخرا وزارة حقوق الإنسان واللاجئين، أنه لا يزال هناك ١٣٠ ٠٠٠ مشرد في البوسنة والهرسك يسعون إلى العودة إلى منازلهم التي كانوا يقطنونها قبل الحرب.

٤٧ - وفي هذا الخريف، بدأت وزارة حقوق الإنسان اللاجئين، استعراض استراتيجيتها الرامية إلى الانتهاء من تنفيذ المرفق ٧. ويقدم مكتبي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لهذه العملية. وستركز الاستراتيجية بشكل خاص على استمرار عملية العودة.

٤٨ - ولا يزال كلّ من العائدين والذين يسعون إلى العودة بحاجة إلى تلقي الدعم والاهتمام الذي يستحقونه من جانب الوكالات الدولية والمحلية على حد سواء. ولا يزال عدد كبير للغاية من كلا الفئتين يفتقر إلى الظروف الأساسية اللازمة لإعادة بناء حياة كريمة تتصف بالاستدامة والاستقرار.

ثاني عشر - موستار

٤٩ - رغم أن التدخل المباشر من جانب سلفي كان أمرا ضروريا لحل العديد من التراعات السياسية في موستار خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، يسعدني أن أذكر أنه لم تكن ثمة حاجة إلى تدخل رفيع المستوى من هذا القبيل في المدينة خلال الشهور الستة المنصرمة. كما أن قرارات مكتب الممثل السامي ذات الصلة بالتخطيط الحضري وقرار التحكيم المتعلق بجهاز إذاعة وتلفزيون هرتسيكوفاتشكا الذي يسيطر عليه الكروات، قد نُفّذت على نحو مرض من جانب إدارة المدينة، وإن كانت حكومة الكانتون لم تنفذ بعد القرار المتعلق بإذاعة وتلفزيون هرتسيكوفاتشكا.

٥٠ - وما زالت موستار في الوقت ذاته محورا للمشاكل في العلاقات بين البشناق والكروات في البوسنة والهرسك، فتباين مصالح النخبة السياسية القومية للطرفين لا يزال من الممكن أن يؤدي إلى زعزعة أسس الوحدة بينهما.

٥١ - وختاما، لا تزال الشكوك تحيط بمستقبل النظام الأساسي لموستار، بقواعده الانتخابية الخاصة التي تستهدف الحفاظ على التوازن القومي السياسي وتقاسم السلطة، وهو النظام الذي صمد في وجه طعن قانوني قدمه الكروات أمام المحكمة الدستورية الاتحادية في نيسان/أبريل. ونظرا لأن مجلس المدينة لم يوافق على النظام الأساسي، ومن المستبعد أن تجري

الموافقة عليه في السنة الانتخابية، يظل مكتب الممثل السامي المدافع الرئيسي عنه بانتظار أن تقره الهيئات المحلية بصورة رسمية.

٥٢ - وفيما يتعلق بكانتون الهرسك - نيريتفا، ثبت لي ضرورة تحديد تاريخ ١ آب/أغسطس موعدا نهائيا لكفالة تشكيل حكومة جديدة في الكانتون - وذلك بعد ١٠ أشهر من إجراء الانتخابات العامة. وقد تم التقيد بذلك الموعد النهائي.

ثالث عشر - مقاطعة برتشكو

٥٣ - بقي الوضع السياسي في مقاطعة برتشكو مستقرا إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكن المقاطعة تأثرت بطبيعة الحال بالوضع السياسي المضطرب الذي يعم البلد بكامله.

٥٤ - وفي نيسان/أبريل أدخل سلفي تغييرات على قانون هيئة الضرائب غير المباشرة. وقد كفلت هذه التعديلات للمقاطعة الحصول على حصة دنيا من الإيرادات المتمثلة في المخصصات المتأتية من الحساب الموحد للهيئة، وهي الحصة التي دفع فقدانها بالمقاطعة إلى تقديم شكوى رسمية لدى محكمة التحكيم بدعوى الغبن. وقد جعل القرار المحكمة في حل من البت في الشكوى.

٥٥ - وفي منتصف عام ٢٠٠٧، أدخل المشرف العديد من التعديلات على تشريع المقاطعة، تقضي بإجراء إصلاحات شاملة للقوانين الفائضة عن الحاجة. وأقرت جمعية المقاطعة أيضا قانونا يتعلق بالضرائب على العقارات.

٥٦ - وطرأ تحسن على أداء الحكومة. فقد نجحت في اجتذاب الاستثمارات الخارجية ويبدو أنها بدأت تقدر أهمية التسويق في أوساط المستثمرين الأجانب حق قدرها. ومن ناحية أخرى تتعرض خدمات الرعاية الصحية والتعليم إلى الانتقاد بين الحين والآخر بسبب الفوضى التي يزعم وجودها في هذا المجال. وقد حل اتخاذ القرارات بالأغلبية داخل الحكومة محل القرارات التنفيذية التي كان العمدة يصدرها، نتيجة لأمر رقابي عُدِّل بموجبه النظام الأساسي للمقاطعة في شهر شباط/فبراير. ويبدو أن النظام الجديد يسير بشكل جيد.

٥٧ - وفي أيلول/سبتمبر اعتمد مجلسا البرلمان في البوسنة والهرسك قانونا بشأن تعديلات القانون المعني بمجلس الوزراء يجعل من مكتب منسق مقاطعة برتشكو هيئة دائمة في مجلس الوزراء. بيد أن المسؤولين في برتشكو بصدد النظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها توطيد مكانة المقاطعة داخل البوسنة والهرسك.

رابع عشر – البوسنة والهرسك والمنطقة

٥٨ – في الوقت الذي لا تزال الدولة تفتقر فيه إلى توافق سياسي كامل في الآراء بشأن الكيفية التي ينبغي أن يحيا بها مواطنوها من القوميات المختلفة جنبا إلى جنب، ليس بوسع البوسنة والهرسك أن تبقى بمعزل عن التطورات الجارية في المنطقة. فالسياسات المحلية في كل من كرواتيا والجبل الأسود وصربيا لا تؤثر فقط بدرجات متفاوتة على البوسنة والهرسك، بل أن الصرب والكروات والبشناق يتماهون كلٌّ مع أفراد قوميته عبر حدود البوسنة والهرسك.

٥٩ – وكان مستقبل كوسوفو السياسي موضع نقاش وبيانات سياسية في البوسنة والهرسك. ولم يصدر حتى عهد قريب عن الأحزاب السياسية في جمهورية صربسكا وحكومة صربيا عدد يذكر من البيانات السياسية للربط بين مصير كوسوفو ومصير جمهورية صربسكا. إلا أننا شهدنا على مدى الأسابيع المنصرمة زيادة مثيرة للاهتمام في عدد تلك البيانات.

٦٠ – وفي أواخر الصيف وقعت حكومة صربسكا نسخة مستكملة من اتفاق العلاقات الخاصة الموازية مع صربيا وأعلنت عن بدء العديد من المشاريع المشتركة في قطاع الطاقة. وقد تعرض هذا الأمر لبعض الانتقاد، لا سيما في الجانب البشناقي.

٦١ – وأعلنت حكومة كرواتيا أنه سيجري في شهر تشرين الأول/أكتوبر البدء في بناء جسر يصل البر الرئيسي بشبه جزيرة بيليساك (الأمر الذي من شأنه أن يلغي حاجة المرور البري بين شمال دالماتيا وجنوبها لعبور أراضي البوسنة والهرسك عند نقطة نيوم) وعهدت الرئاسة إلى مجلس الوزراء بمهمة جمع المعلومات الكاملة عن الموضوع، بما في ذلك ما يتعلق بمنفذ البوسنة والهرسك إلى البحر، وسلامتها الإقليمية.

٦٢ – وكان من الجلي خلال هذه الفترة أن أوجه القصور في التعاون القضائي بين صربيا وكرواتيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ظلت قائمة لا سيما فيما يتعلق بمحاكمة مجرمي الحرب، وهو ما ظهر عند اعتقال مواطن من البوسنة والهرسك وإدانته في بلغراد بتهمة ارتكاب جرائم حرب في توزيا في عام ١٩٩٢ ضد الجيش الشعبي في يوغوسلافيا السابقة وتعذر على البوسنة والهرسك ضمان تسليم الرجل حتى يمكن محاكمته في البوسنة والهرسك.

٦٣ – وأخيرا، لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أن فشل البوسنة والهرسك في ضمان اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، قد عرّضها لخطر التخلف كثيرا عن جيرانها. فكرواتيا تتفاوض على عضوية الاتحاد الأوروبي، كما وقع الجبل الأسود اتفاقه في

منتصف تشرين الأول/أكتوبر. أما صربيا فقد أتمت بدورها المفاوضات المتعلقة بذلك الاتفاق، وقد توقع عليه بالأحرف الأولى قبل نهاية العام.

خامس عشر – بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٦٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي جهودها على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. ومن خلال وحدة الوصل في مجال العدالة الجنائية وبتعاون وثيق مع مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، عملت البعثة على تحسين العلاقة بين الشرطة والادعاء. واشتركت البعثة أيضا في رصد ودعم عملية تطوير أفضل الممارسات في عمل الشرطة المحلية، لا سيما من خلال كفالة مساءلة الشرطة بشكل أفضل. كما اشتركت في المواضيع المتعلقة بإصلاح جهاز الشرطة، وشمل ذلك تقديم الدعم للممثل السامي في جهوده الرامية إلى التوصل إلى اتفاق. ووفرت الدعم اللازم للبعثة وتعزيز وكالات إنفاذ القانون الحكومية (شرطة الحدود ووكالة الدولة للتحقيق والحماية)، لا سيما من خلال الاشتراك في موقع واحد.

٦٥ – وتنتهي الولاية الحالية لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. بيد أن الاتحاد الأوروبي قد أبدى استعداده لتمديد ولاية البعثة لسنتين أخريين بنفس الشكل والحجم تقريبا. وكانت رئاسة البوسنة والهرسك قد طلبت هذا التمديد في ١٩ أيلول/سبتمبر.

سادس عشر – عدم منح شهادات الأهلية لقوات الشرطة

٦٦ – وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، في ٣٠ نيسان/أبريل، عقب الاتصالات التي جرت بين الأمم المتحدة ومؤسسات البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، يخبره فيها برفع الحظر الدائم على توظيف أجهزة الشرطة للأفراد الذين رفضت قوة الشرطة الدولية السابقة للأمم المتحدة منحهم شهادات الأهلية، مما يعني السماح لهؤلاء الأفراد ذوي الخبرة في مجال عمل الشرطة، بالتقدم لشغل الوظائف الشاغرة في دوائر الشرطة، طبقا لشروط التوظيف المنصوص عليها في تشريعات البوسنة والهرسك.

٦٧ – وفي أيار/مايو، ألغى مجلس وزراء البوسنة والهرسك قراره السابق المتعلق بإنشاء لجنة لاستعراض هذه الحالات، وهو قرار يتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن، واعتمد عوضا عن ذلك قرارا يقضي بإنشاء فريق للرصد ليقوم بإعداد خطة عمل لتنفيذ الأنشطة المحددة في رسالة رئيس المجلس. غير أن مجلس الوزراء أقدم على حل فريق الرصد، في

٢٨ حزيران/يونيه، نظرا إلى أن خطة العمل المقترحة لم تتسق مع الحل المنشود في رسالة رئيس مجلس الأمن.

٦٨ - وعرض مكتب الممثل السامي رسالة مجلس الأمن على المجلس التوجيهي للشرطة، في تموز/يوليه، وقدم إحاطة لأعضاء المجلس التوجيهي (الذي يضم في عضويته عددا من كبار المديرين في الدولة والكيانين ووكالات إنفاذ القانون في مقاطعة بريتشكو) بشأن ضرورة سن تشريعات أو إدخال تعديلات على التشريعات على جميع المستويات ذات الصلة، بما يتسق وما ورد في الرسالة. وعقب ذلك بفترة قصيرة، بلَّغ مكتب الممثل السامي الرسالة نفسها إلى اجتماع ضم مفوضي الشرطة ووزراء الشؤون الداخلية في الكانتونات العشر، برئاسة الوزير الاتحادي للشؤون الداخلية. وفي ١٦ آب/أغسطس، قدمت الوزارة الاتحادية إلى الوزراء ومفوضي الشرطة في الكانتونات نماذج للتعديلات، أعد مشروعاتها مكتب الممثل السامي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

٦٩ - واعتمدت جمعية إحدى الكانتونات (غوراجدي - بودريني) التعديلات المطلوبة، بينما لا تزال الأجهزة التشريعية الأخرى في مرحلة صياغة التشريعات الضرورية أو إدخال تعديلات عليها أو اعتمادها. وسأستمر في رصد هذه العمليات التشريعية الجارية الآن، وفي العمل على كفالة وفاء البوسنة والهرسك بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة، فيما يتعلق بأفراد الشرطة الذين رفضت قوة الشرطة الدولية منحهم شهادات الأهلية.

سابع عشر - تطوير وسائط الإعلام

٧٠ - اعتمد البرلمان الاتحادي، في تموز/يوليه، قانونا ثانيا يتعلق بنظام البث الإذاعي العام، أُدخلت بموجبه تعديلات على مشروع القانون السابق، بحيث يراعى فيه قرار المحكمة الدستورية الاتحادية المتعلق بإثارة الكروات في السابق لمسألة المصلحة القومية الحيوية. إلا أن الكروات تذرعوا بتلك المصلحة مرة أخرى. وعقب محاولة فاشلة قامت بها اللجنة البرلمانية المعنية بتحقيق التجانس من أجل إيجاد حل للمسألة، أعيد مشروع القانون إلى المحكمة الدستورية للكيان المعني.

٧١ - وأخيرا، اجتمعت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، في أيلول/سبتمبر، من أجل مناقشة مدى دستورية الأحكام المختلفة لقانون نظام البث الإذاعي العام على مستوى الدولة، حسب ما طلبه عضو مجلس الرئاسة السابق إيفو ميرو جوفيتش. و لم تتوصل المحكمة إلى قرار عدا عقد جلسة استماع عامة تقوم بعدها بإعادة النظر في المسائل المعروضة عليها.

٧٢ - وتمثل كفالة استقلال وكالة تنظيم الاتصالات أحد مطالب الشراكة الأوروبية أيضا. والمؤسف هو أن تعيين مدير جديد للوكالة أصبح رهنا بالمزايدات السياسية الأوسع نطاقا، حيث يعارض ممثلو جمهورية صربسكا إعادة تعيين المدير الحالي، برغم تصويت أعضاء مجلس الوكالة بالإجماع لصالح إعادة تعيينه.

ثامن عشر - خطة تنفيذ المهمة وخطة عمل مكتب الممثل السامي

٧٣ - أبدى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، في نهاية نيسان/أبريل، موافقته على خطة العمل المنقحة لمكتب الممثل السامي. فقد أدت الحالة السياسية العامة إلى ركود برنامج الإصلاح، حسبما جرت الإشارة إليه في مواقع مختلفة من هذا التقرير. ومن ثم لم يحرز تقدم تجدر الإشارة إليه بخلاف اعتماد قانون البوسنة والهرسك للتعليم العالي، الذي طال أمد تأجيله، والتصديق على اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ويظل التزام بعض الأحزاب السياسية وقياداتها ببرنامج الإصلاح موضع شكك. وقد أسهم وصول إصلاحات الشرطة إلى طريق مسدود، وعدم إحراز تقدم في الإصلاحات الدستورية، وحكم محكمة العدل الدولية، والتطورات الإقليمية، أسهم كل ذلك في نشوء بيئة سياسية غير مواتية لتنفيذ الإصلاحات التي التزم بها مكتب الممثل السامي. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت جميع الاحتمالات فيما يبدو تشير إلى أن حالة الجمود الراهنة سوف تستمر.

٧٤ - وأحرز تقدم جدير بالذكر فيما يتعلق بأربعة بنود من البنود التي تشتمل عليها خطة عمل مكتب الممثل السامي البالغ عددها ٢٢ بندا، وهي تحديدا قانون التعليم العالي للبوسنة والهرسك، والديون الدولية، وبندان آخران لهما صلة بمقاطعة بريتشكو. وسيواصل المكتب اتصالاته مع سلطات البوسنة والهرسك بغية كفالة تنفيذ برنامج الإصلاح، لكن لن يكون من السهل إحراز تقدم.

تاسع عشر - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٧٥ - تمشيا مع الولاية المنوطة بي بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (قرار المجلس 2007/427/CFSP)، واصلت العمل على تعزيز الأولويات، التي عددتها وثيقة الشراكة الأوروبية لعام ٢٠٠٦، وعلى تنفيذ اتفاقات دايتون (الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك). وواصلت العمل أيضا، بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على تنسيق وجود الإتحاد الأوروبي في البوسنة و الهرسك وكفالة تماسكه، وبخاصة فيما يتعلق ببعثة الشرطة والبعثة العسكرية التابعتين للاتحاد.

عشرون – مستقبل مكتب الممثل السامي

٧٦ – تجدر الإشارة إلى أن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام كان قد قرر، في شباط/فبراير، أن يبقي على مكتب الممثل السامي وأن يواصل المكتب الاضطلاع بمهام ولايته، بموجب اتفاق دايتون للسلام، بُغية كفالة التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي حزيران/يونيه، أكد المجلس التوجيهي عزمه على تنفيذ ما تقرر. ورأى المجلس أن المستهدف هو إغلاق المكتب بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. واستعرض المجلس التوجيهي الحالة في اجتماعه، المعقود في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بدون أن يناقش إمكانية إغلاق المكتب. واتفق المجلس على استعراض الحالة في اجتماعه القادم، الذي سيعقد في شباط/فبراير، على مستوى المديرين السياسيين (انظر التذييل).

حادي وعشرون – الجدول الزمني لتقديم التقارير

٧٧ – تنفيذا لمقترحات الممثل السامي السابق بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، وفقا لما طلبه المجلس في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري الأول. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس مده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم المعلومات المستكملة الإضافية خطيا.

تذييل

إعلان من المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

عقد المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعا، في سراييفو، في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وحضر رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، علاوة على بعض القياديين في الائتلاف الحاكم، أجزاء من هذا الاجتماع.

واستعرض المجلس التوجيهي الحالة في البوسنة والهرسك، وفقا للقرار الذي اتخذه في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه. وقد شهدت الحالة مزيدا من التدهور منذ ذلك الحين. وتقع المسؤولية على عاتق القادة السياسيين من كلا الكيانين، الذين حالوا دون إحراز أي تقدم وزعزعوا استقرار الحالة السياسية بخطابهم العدائي. وتمثل الحالة الآن أحد أهم شواغل المجتمع الدولي. ويؤكد المجلس التوجيهي على أن الوقت قد أزف كي يضع سياسيو البوسنة والهرسك حدا لممارسات التشكيك في الهيكل الأساسي للدولة أو العناصر المكونة له.

وهناك حاجة ملحة للإصلاحات في البوسنة والهرسك من أجل بناء دولة حديثة تتسم بالكفاءة وتستطيع أن تتبوأ مكانتها وسط كيانات المنطقة الأوروبية الأطلسية، وأن تفي بوعد اتفاق دايتون للسلام. ولن يتسنى تحقيق هذا سوى من خلال تقديم تنازلات.

بيد أن البوسنة والهرسك لم تبرح مكانها، منذ حزيران/يونيه، فيما يتعلق بالتقدم صوب التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي. إذ لم يف بعض القادة السياسيين بما قطعوه على أنفسهم من تعهدات سابقة بشأن تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي. ولا بد من الوفاء بهذه المتطلبات إن كان للبلد أن يبرم اتفاقا لتحقيق الاستقرار والانتساب. ويتعين على قادة البوسنة والهرسك اتباع نهج إيجابي، يستند إلى الالتزام الكامل باتفاق دايتون للسلام وإقامة الحوار. ويمكن لإعلان موستار المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أن يشكل نقطة البدء لاستئناف الحوار بشكل إيجابي مع أحزاب الائتلاف الحاكم. وهناك حاجة لاتخاذ خطوات عملية الآن لإظهار مدى جدية هذه الجهود. وستتمكن البوسنة والهرسك من إحراز تقدم تجاه إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، إذا تابع القادة السياسيون هذه المسألة.

ونظرا لعدم إحراز تقدم في مجال الإصلاحات الأساسية، يتعين أن ينصب التركيز على إكمال تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك بذل جهود تجاه معالجة انعدام فعالية

مؤسسات الدولة، الذي لا يخفى على العيان. ويؤيد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام هذا النهج بشكل كامل.

ويؤيد المجلس التوجيهي أيضا قرارات الممثل السامي وإجراءاته المقترحة، التي تتسق بشكل كامل مع مهام ولايته ودستور البوسنة والهرسك. ويتمثل الغرض الأوحد لهذه التدابير في تبسيط عملية صنع القرار في مجلس الوزراء والبرلمان، وهي تدابير ضرورية لتسريع وتيرة عملية الإصلاح. وقد كانت ردود فعل بعض القادة السياسيين على هذه التدابير مبالغا فيها، بهدف إحداث أزمة سياسية. وشكك هؤلاء القادة أيضا في مشروعية وسلطة الممثل السامي ومجلس تنفيذ السلام. ويدعو المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام قادة جمهورية صربسكا، على وجه الخصوص، إلى الامتثال لالتزاماتهم[أ].

ويرحب مجلس تنفيذ السلام بمبادرة الممثل السامي إلى تقديم مذكرة توضح أن التدابير تكفل الحماية الدستورية للشعوب والكيانات المعترف بها في الدستور. ونحن نشجع الخبراء القانونيين لجمهورية صربسكا على الدخول في حوار بنّاء مع الخبراء القانونيين لمكتب الممثل السامي حول المذكرة التوضيحية.

ويذكّر المجلس التوجيهي جميع الجهات الموقعة والأطراف في اتفاق دايتون للسلام بالتزاماتهم بموجب المرفق ١٠ للاتفاق، بشأن التعاون الكامل مع الممثل السامي وموظفيه. فلا بد من التقيد الكامل بقرارات الممثل السامي، وتنفيذها على وجه السرعة.

ويؤكد المجلس التوجيهي مجددا أنه لن يبقى ساكنا في وجه الأقوال أو الأفعال الاستفزازية. وستنفذ تدابير مناسبة بحق كل من يتحدى سلطات الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام من القادة السياسيين أو المؤسسات. ويشدد المجلس التوجيهي على أن المجتمع الدولي لديه الآليات الضرورية لمجابهة النزعات التدميرية، وأنه لن يسمح بأية محاولات لزعزعة أسس اتفاق دايتون للسلام، سواء جاءت من داخل أو خارج البلد.

ويشدد المجلس التوجيهي على أن البوسنة والهرسك معترف بها كدولة ذات سيادة يكفل سلامتها الإقليمية اتفاق دايتون للسلام. ويشير المجلس التوجيهي إلى أن دستور البوسنة

(أ) أعرب الاتحاد الروسي عن رأيه الخاص فيما يتعلق بتدابير الممثل السامي. وأعرب الاتحاد الروسي عن قلقه العميق جدا إزاء النتائج المترتبة على التدابير التي اتخذها الممثل السامي، التي تشكل تغييرا في إجراءات اعتماد القرارات من قبل مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وقد رأى الاتحاد الروسي آخذا في اعتباره عدم وجود اتفاق بين قادة البوسنة والهرسك بشأن هذه التدابير، أن صياغة التدابير في بيئة أكثر استقرارا كانت ستأتي بنتائج أفضل. وكان من الضروري إدخال التحسينات على كفاءة مؤسسات البوسنة والهرسك، ليس في ظل ظروف تتسم بزيادة التوترات، بل في سياق يتسم بالمزيد من الاستقرار.

والهرسك يعترف بأن البوسنة والهرسك تتكون من كيانين، وبأن البشناق والكروات والصرب هم الشعوب المؤسسة لها. ويظل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على التزامه بالمبادئ التي تأسس عليها الاتفاق الإطاري العام للسلام، ويشير إلى أن تدابير الممثل السامي لا تغير هذه المبادئ بأي شكل من الأشكال.

ويؤكد المجلس التوجيهي مجددا أيضا قلقه حيال التلميح إلى أنه يمكن إلغاء إصلاحات معينة من طرف واحد، من خلال قرارات للكيانين تستعاد فيها صلاحيات أحيلت من قبل إلى الدولة. ولا يمكن لكيان أن ينسحب انفراديا من أية عملية إصلاح متفق عليها من قبل. ولا بد من مواصلة توحيد المؤسسات على مستوى الدولة.

وفي هذا السياق، يندد المجلس التوجيهي بعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتحويل ملكية جميع الممتلكات الضرورية لأغراض الدفاع من الكيانين إلى الدولة. ويؤكد المجلس التوجيهي على الضرورة الملحة لإيجاد حل لهذه المسألة، ويطلب إلى الممثل السامي الدخول في حوار مع الأطراف واتخاذ تدابير مناسبة للفراغ من هذه المسألة بحلول نهاية العام.

ويندد المجلس التوجيهي أيضا بفشل سلطات الدولة والكيانين في التوصل إلى اتفاق بشأن اقتسام ملكية ممتلكات الدولة واستخدامها، برغم المناشدة القوية التي وجهها إليهم المديرون السياسيون، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كي يفعلوا ذلك. ويذكّر المجلس رؤساء الوزراء الثلاثة بالضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق مشترك بين الحكومات بشأن هذه القضية، ويطلب إلى الممثل السامي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإنهاء هذه المسألة.

يتوجه المجلس التوجيهي بالدعوة إلى صربيا، بوصفها طرفا موقعا على اتفاق دايتون، ويدعو كذلك السلطات في البوسنة والهرسك، وبخاصة السلطات في جمهورية صربسكا، إلى الامتثال إلى التزاماتهم بموجب القانون الدولي، فيما يتعلق بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإلى أداء دور استباقي في اعتقال جميع المتهمين، بما في ذلك رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، بدون مزيد من التأخير، وإلى تفكيك الشبكات التي تقدم الدعم للمتهمين الهاربين، وكفالة إحالتهم إلى المحكمة.

ويرحب المجلس التوجيهي، في ذلك الصدد أيضا، بالخطوات التي اتخذها الممثل السامي لتعزيز قدرة سلطات البوسنة والهرسك على إجراء التحقيقات مع المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومحاكمتهم.

وسيستعرض المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الحالة في اجتماعه القادم، الذي سيعقد في بروكسل، في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
